المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني
اسم الكاتب: د. أمل عبدالكريم عاشور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8130
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 08:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني

د. أمل عبدالكريم عاشور*

تاريخ تقديم البحث: ١٦ /٧ /٢٠١٩م. تاريخ القبول: ٧ /٥/ ٢٠٢٠م.

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتكون مجتمع الدراسة من جميع مجتمع الدراسة من جميع الحراكيين الحزبيين وقد تم توزيع الاستبانة على الحراكيين من خلال مكاتب الأحزاب المنتشرة في محافظات المملكة واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (٦٠٠) عضو حزبي عامل تم اختيارهم بطريقة العينة قصديه من الأعضاء المتواجدين والمشاركين في الأنشطة الحراكية خلال فترة التطبيق، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وتحليل التباين الأحادي، واختبار "ت" للعينات المستقلة. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. أن اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة.

٢. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، مكان السكن، اتجاه الحزب الأيدلوجي.

٣. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير المكانة الحزبية.

وأوصت الدراسة من خلال نتائجها بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة تنمية وعي الحراكيين الحزبيين حول الدور الذي يقوم بها جهاز الأمن العام" بشكل دائم ومستمر للتصدي لأية محاولات للعبث بأمن الأردن واستقراره من اي جهة كانت سواء داخلية أو خارجية تحاول اختراق الأمن الوطني.

الكلمات الدالة: اتجاهات، الحراكيين الحزبيين، الأجهزة الأمنية، الاحتجاجات المطلبية.

* كلية .

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

The Attitudes of the Political Party Activists towards the Security Apparatuses' Handling of the Protests in the Jordanian Society

Dr. Amal Ashoor

Abstract

The study aimed to identify the attitudes of the political party activists towards the security apparatuses' handling of the protests in the Jordanian society. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed as a main tool for collecting data. The study was conducted by a sample of (600) active party members who were selected in the sample method by the members present and participating in the activities of the movement during the period of this study. The data were analyzed using descriptive statistical methods, one-way ANOVAs, and T-test for independent samples.

The study reached the following results:

1. The attitudes of the political party activists towards the treatment of the security apparatuses with the demanding protests in the Jordanian society were positive and high.
2. There are statistically significant differences in the attitudes of the political party activists towards the treatment of the security apparatuses with the demanding protests in the Jordanian society due to the variables of (gender, age, educational level, place of residence, attitudes of the ideological party).
3. There are no statistically significant differences in the attitudes of the political party activists towards the treatment of the security apparatuses with the demanding protests in the Jordanian society due to the variable status of the parties.

The study recommended a number of recommendations, the most important of which are: the necessity of developing the awareness of party activists about the role of the public security apparatus "permanently and continuously to counter any attempts to tamper with Jordan's security and stability from any side, whether internal or external.

KeyWords: Trends, Party Activists, Security Services, Protests and Demands.

مقدِّمة:

أن الأمن من الحاجات الأساسية للأفراد، كما هو ضرورة من ضرورات بناء وتطور المجتمع وصمام أمان لبقائه، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، فالإنسان لا يهدأ باله إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان.

يمر المجتمع العربي بموجات من الثورات والحراكات الشعبية المطلبية، مست بتأثيراتها كل النظم العربية بأشكال مختلفة، ثورات تحمل مطالب متعددة بدءا بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وصولا إلى الإصلاحات السياسية، هذه الثورات والحراكات التي كسرت حاجز الخوف ورسخت ثقافة سياسية جديدة، كما قادت إلى تغييرات اجتماعية وسياسية في دول عربية مهمة (إبراهيم، ٢٠١٢).

وتلعب الحركات الاحتجاجية دوراً كبيراً في الأردن بشكل يعتمد على قوتها أو ضعفها، في مرحلة برزت مع انخفاض مستوى الأمن والاستقرار السياسي والذي جاء نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السلبية، مما أضاف بعدا آخر في تراجع حدة التوقع في استقرار الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، مما ترتب علية اتجاه الحراك السياسي في الأردن نحو السلمية في الوقت الذي ظهر فيه قدرة الحكومة في الاستجابة مع مطالب الحراك بشكل متفاوت (المجالي، ٢٠١٥)، فكانت حالة عدم الاستقرار والأمن هي متأثرة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة عدم الاستقرار الإقليمي أكثر مما يترتب عليه دور الحركات الاحتجاجية في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، نتيجة ضعف تلك الحركات إزاء السلطة السياسية. ومقابل هذه الحالة أصبح دور الحركات الاحتجاجية في الأردن عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي نتيجة إدراك القائمين على الحراك بضرورة تحقيق المطالب بشكل سلمي بعيداً عن توقعات سيناريو سيء على غرار ما يحدث في الدول الأخرى، بالإضافة إلى إدراك صانع القرار لأهمية تحقيق مطالب هذه الحركات بشكل أكثر مناسباً مع طبيعة الظروف الداخلية وتأثيرات البيئة الخارجية (المجالي، ٢٠١٤).

وتشهد العلاقة بين الحراك الشعبي والأجهزة الأمنية توتراً وتصعيداً غير مسبوق، مع ازدياد عدد الحراكات المطلبية وضيق صدر الحكومة بالرأي الأخر، وتخبطها في معالجة الملف الاقتصادي والعجز في الميزانية واللجوء الى جيب المواطن، كحل سهل وسريع، دون الالتفات إلى أثر ذلك على الواقع الاجتماعي والمعاشي للناس والاختلالات الخطيره وتآكل الطبقه الوسطى التي تلحق ضررآ شديدآ في بنية المجتمع وذلك من خلال تنفيذ وصفات البنك الدولي، وسياسة اللجوء الى جيب المواطن المنهك في تغطية العجز واختراع شتى الأساليب في سبيل ذلك حتمآ سيؤدي الى آثار اجتماعيه عميقه في ظل بطالة مستشريه وانتشار ظواهر المخدرات والانتحار(المجالي، ٢٠١٥). ويشير كل من (البداينه،

والحسن، ٢٠١٣) أن التقاعس عن ملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبه وعدم الجديه في انفاذ القانون أوصلت المواطن الى قناعه ان الفساد ممنهج ومشرعن وأن إنشاء المؤسسات لمكافحته هي ذَر للرماد في العيون، وعدم فتح ملفات الخصخصه والتحقيق فيها بشكل جدي وبيان مصير الأموال التي بيعت فيها مقدرات الوطن وزيادة المديونية بحيث أن الدخل القومي لا يكفي حتى لخدمة الدين العام. ومع فتح هذه الملفات الشائكة بدأت الحكومة بالتلويح بالعصا الغليظة رغم سلمية التظاهر، فصعدت الأجهزة الأمنية الأردنية من حملات اعتقالها لناشطين ومعارضين، حيث وصل عدد المعتقلين لنحو ٣٨ ناشطاً وحراكياً معارضاً، اعتقلوا بتهم مختلفة، تنوعت بين "جرائم إلكترونية" من خلال التعبير عن آرائهم عبر مواقع التواصل، وأخرى "إطالة اللسان"، و"تقويض نظام الحكم"، دفعت بأصحابها إلى محكمة أمن الدولة (الجزيرة نت، ٢٠١٩).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ازدادت الحراكات المطلبية في الأردن منذ العام (٢٠١٠) حيث بلغت (١٣٩) حراكاً مطلبياً تمثلت في حراك، ما سمي بعمال المياومة في وزارة الزراعة، وكذلك عمال ميناء العقبة، وجميعها تحمل هموماً ومطالب اقتصادية، دخلت في صدام مع الأجهزة الرسمية لتحسين ظروفها، وبدأت بعد ذلك تنتشر الحركات الاحتجاجية المطلبية، مثل العاطلين عن العمل في بعض المحافظات. وارتفعت في العام (٢٠١١) لتصل (٨٢٨) وتزامنت مع صعود الاحتجاجات في دول عربية أخرى، وبدأت "تتزاوج" فيها مطالب المعارضة التقليدية التي قاطعت الانتخابات (مثل جماعة الإخوان المسلمين) مع الحركات والمجموعات الجديدة التي تتشكّل، ومثّلت المسيرات المركزية التي تنطلق من وسط العاصمة عمان التعبير الاحتجاجي الأكبر. وخلال هذه اللحظة ظهرت مجموعات متعددة، بأسماء وعناوين مختلفة، تداخلت مع اتجاهات فكرية وسياسية قائمة أصلاً، مثل حركة جايين، والتيار الوطني التقدمي، والمتقاعدين العسكريين، والتيار القومي التقدمي، وحركة دستور ٥٢، ومجموعة الـ٣٦ (أبو رمان، ٢٠١١). وفي العام (٢٠١٢) ارتفعت الى (٩٠١) حراكاً مطلبياً وفي العام(٢٠١٣) بلغت (٨٩٠) وفي العام (٢٠١٤) انخفضت عدد الحركات المطلبية الى(٤٧٤) وتراجعت في عام (٢٠١٥) لتصل الى (٢٣٦) فشهد الحراك حالة انحسار وتراجع كبير مع بروز الاختلافات الأيديولوجية والسياسية بين القوى والتيارات المكوّنة له، وعزّز من ذلك تداعيات الربيع العربي من جوانب متعددة، أولاً وصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس ومصر والمغرب، وثانياً الوضع السوري، هذه التأثيرات عزّزت الشرخ داخل الحراك نفسه، ما بين إسلاميين وحراكات مؤيدة للثورة السورية ومتأثرة بالربيع العربي، وما بين قوميين ويساريين وحركات وطنية أردنية مع النظام السوري ومتخوفة من مخرجات الربيع العربي، انقلبت على نفسها وشعاراتها، وأصبحت تسعى إلى "تهدئة" الساحة الداخلية وبالرغم من التراجع الملموس لعدد الاحتجاجات خلال العام (٢٠١٧)، إلا أن ظاهرة الاحتجاجات كأحد مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية،

مازالت واضحة للعيان بالرغم من تراجع أعدادها مقارنة مع السنوات السابقة. فقد انخفضت الاحتجاجات لسنة ٢٠١٧ ما نسبته (٢٠.٤٪) عما كانت عليه في عام ٢٠١٦، التي بلغت ٢٨٨ احتجاج. وواصلت الاحتجاجات في الانخفاض خلال عام ٢٠١٨ عن ما كانت عليه في عام ٢٠١٧ بنسبة ١١٪، حيث تم تنفيذ ٢٠٣ احتجاجاً.

ونتيجة لتلك الاحتجاجات المطلبية يعاني الأردن في الوقت الحاضر أزمة على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي ظاهره طبيعيه باتت معظم دول الربيع العربي تعاني منها، كنتاج طبيعي للثورات والحراكات الاحتجاجية، مما سيزيد من مهام رجال الأمن في مواجهة ظاهرة العنف والجريمة المتزايدة، هذا الواقع يتطلب تعاون كافة إفراد المجتمع مع رجال الأمن ومساعدتهم للقيام بمهامهم وواجباتهم.

بناءً على ما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما مستوى تقييم افراد عينة الدراسة لأداء الأمن العام خلال الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني؟
٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير العمر؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير المستوى التعليمي؟
٥. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير مكان السكن؟
٦. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير المكانة الحزبية؟
٧. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى لمتغير اتجاه الحزب الايدلوجي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يأتي:

١. يتوقع أن تضيف نتائج هذه الدراسة إلى الأدب النظري عنواناً جديداً في حقل علم الاجتماع وبحدود اطلاع الباحث.

٢. يتوقع إن يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من الأمن العام والمواطنين والمخططين في الموضوعات الأمنية والحراكات المطلبية السلمية في الأردن.

٣. يتوقع أن تفتح نتائج وتوصيات هذه الدراسة المجال لدراسات وبحوث مستقبلية في مجال الحراكات المطلبية على المستوى الوطني والإقليمي، وذلك لافتقار الأردن والمنطقة العربية لهذا النوع من الدراسات.

٤- يتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة على تعزيز العلاقة والتفهم المشترك بين الحراكيين الحزبيين والأمن العام كمؤسسة وطنية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني كهدف عام.

كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- معرفة تأثير الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للحراكيين الحزبيين على اتجاهاتهم نحو تعامل رجل الأمن العام مع الحراكات الشعبية المطلبية في المجتمع الأردني.

٢- معرفة وسائل التواصل للمشاركين في الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني من وجهة نظر افراد عينة الدراسة.

٣- معرفة مستوى تقييم أفراد عينة الدراسة لأداء الأمن العام خلال الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني.

٤- معرفة هل يوجد اختلاف في اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو (أدوار الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية، وإسهام الأمن العام في المحافظة على الأمن المجتمعي أثناء الحراكات المطلبية، وتعامل رجال الأمن العام خلال الحراكات المطلبية) تعزى إلى اختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

٥- معرفة هل يوجد علاقة بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أدوار الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية واتجاهاتهم نحو إسهام الأمن العام في المحافظة على الأمن المجتمعي أثناء الحراكات المطلبية، واتجاهاتهم نحو تعامل رجال الأمن العام خلال الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني.

٦- معرفة هل يوجد علاقة بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو (أدوار الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية، وإسهام الأمن العام في المحافظة على الأمن المجتمعي أثناء الحراكات المطلبية، وتعامل رجال الأمن العام خلال الحراكات المطلبية) ومستوى تقييمهم لأداء الأمن العام في الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني.

مفاهيم الدراسة:

الحراكات المطلبية: هي جميع الفعاليات التي نظمها الأردنيون منذ أوائل عام (٢٠١١)، والتي تشتمل على المسيرات والاحتجاجات والاعتصامات المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (العلاونه، ٢٠١٢).

الأجهزة الأمنية: هيئة رسمية لها صفة اعتبارية تقوم بوظائف إدارية، وقضائية، واجتماعية من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار للوطن والمواطن، وتشتمل هذه الأجهزة على الأمن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة وقوات الدرك.

الإطار النظري:

ما جرى على ساحات الوطن العربي منذ بداية العام ٢٠١١ كان ظاهرة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر. وفي صدفة من الزمن تشتعل ساحات وشوراع خمس دول عربية، عندما انهالت الجماهير الشعبية إليها كالسيول الجارفة تهتف بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية، وتطالب بالديموقراطية وفي حقها بالعيش الكريم. وارتفعت تحيات الاحترام إلى الذين ملأوا الشوارع يتصدون لآلات القمع البوليسية التي استخدمتها الأنظمة لحماية نفسها من غضبة الجماهير، والتقليل من زخمها على طريق القضاء عليها.

فابتدأت هذه الثورات بثورة سلمية غير عنيفة في تونس، ومغادرة الرئيس زين الدين بن علي إلى السعودية في ١٤ كانون الثاني من العام ٢٠١١. وكان البديل، انتخاب شعبي أدى لوصول حركات الإسلام السياسي، بتحالف مع من بقي من إرث النظام السابق، إلى سدّة الحكم في تونس (المديني، ٢٠١١). ثمَّ امتدت إلى مصر وتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم في ١١ شباط من العام نفسه. وفي مسرحية انتخاب شعبي أخرى مماثلة لما حصل في تونس، فقد وصل الإخوان

المسلمون إلى استلام الحكم في مصر (الغبرا، ٢٠١٩)، وثورة غير سلمية في ليبيا بداية انتفاضة ليبيا انطلاقاً من مدينة بنغازي، وتشكيل (المجلس الوطني الانتقالي) في ٥ آذار من العام ٢٠١١. وصدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٩٧٣، بتاريخ ١٧ آذار ٢٠١١، بطلب من فرنسا وبريطانيا وأميركا ولبنان. وامتناع الصين وروسيا وألمانيا والهند والبرازيل عن التصويت (شحاته، ٢٠١١). ونفذت فرنسا وبريطانيا وأميركا أول الطلعات الجوية بتاريخ ١٩ آذار من العام ٢٠١١. وحينذاك دعت هيلاري كلينتون، وزيرة خارجية أميركا، إلى قتل القذافي أو أسره. وانتهى الصراع بقتل الرئيس معمر القذافي في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١١. ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن غرقت ليبيا في بحر من الدماء والصراعات المتواصلة على قواعد جهوية وعشائرية، وبالتالي إدخال الحركات التكفيرية لتبقى ذريعة للتدخل الأجنبي. وجُلَّ ما فعلته دول الأطلسي هي أنها استولت على البترول الليبي، وحلَّت الجيش وأفرغت مخازنه في مخازن الميليشيات أو صدَّرته مدفوع الثمن إلى مناطق التوتر في الوطن العربي. وجُلَّ ما أسعفت فيه ليبيا هو تكليف مندوب للأمم المتحدة لا دور له إلا إدارة الأزمة مع التلويح ببوادر حل لن يأتي (المديني، ٢٠١١). ثمَّ انتقلت هذه الانتفاضة السلمية إلى اليمن، ثم تحوّلت إلى ثورة غير سلمية حتى تغيير النظام، واستمرت الحراكات السلمية في البحرين، وفي سوريا ما زالت الثورة مستمرة، كذلك الاحتجاجات في العراق (سلامه، ٢٠١٣).

وأثرت تركيبة المجتمع الأردني في التعددية السياسية سلباً وإيجاباً في مراحل تطور الدولة الأردنية، فالمجتمع الأردني تطور من مجتمع قبلي فلاحي متجانس قبل الاستقلال، إلى مجتمع متطور أكثر تعددية في مراحل متدرجة بعد هجرة الأقليات العرقية للأردن ووجود أقلية مسيحية تبلورت بعد قيام النظام السياسي في الأردن، بعد أن كانت منصهرة في المجتمع البدوي الفلاحي والهجرات الفلسطينية عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ التي أضافت بعد وحدة الضفتين عنصراً جديداً وتوجهات سياسية وثقافية واقتصادية متبلورة عملت على تفعيل التوجه السياسي للشعب الأردني نحو الديمقراطية التعددية السياسية في بعض المراحل، كما كانت عامل هدم في تعطيل هذا التوجه في مراحل أخرى (العدوان، ٢٠٠٧).

لم يظهر تأثير التعددية في الأردن على الوضع السياسي إلا بعد تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، حيث حققت التركيبة العشائرية لشرق الأردن الاستقرار للنظام السياسي بشكل عام ونظام الحكم بشكل خاص، والتركيبة العشائرية لشرق الأردن هم السكان المقيمين في شرق الأردن قبل تأسيس الإمارة، وقبل وجود الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار كان انتمائهم للعرب والإسلام وكجزء من بلاد الشام، وبعدها أصبح ولائهم وانتمائهم لأرضهم شرق الأردن قبل مجيء الهاشميين لحكمهم، وكانت القبائل والعشائر الأردنية هي الأساس في التقسيم الاجتماعي (عماري، ٢٠١٢).

وفي مراحل مبكرة بدأ يظهر التطور السياسي على المجتمع في شرق الأردن وتتأس المعارضة على أسس التعددية ولكن دون تخطيط لها من خلال وقوفهم في وجه سلطة الانتداب والحركة الصهيونية، ومساندة الفلسطينيين ودعم ثوراتهم المتلاحقة، ومدهم بالسلاح والعتاد والمؤن وقيام المظاهرات والاضرابات وشكلت القبائل في شرق الأردن حالة متقدمة من التطور السياسي واستيعاب ومساعدة المهاجرين الفلسطينيين (الحوراني، ٢٠١٢).

ومع تطور الوضع السياسي الداخلي والإقليمي نشأت الحركة الوطنية الأردنية، وظهرت التعددية الحزبية التي عملت على المشاركة في تطوير الحياة السياسية واستقرارها بشكل مهم، وبدأ تأثيرها بعد مرحلة الاستقلال خاصة في الخمسينات من القرن الماضي، حيث وصل العمل السياسي ذروته، وقامت على أحد أطرافه العشائرية من خلال وجود عدد كبير من السياسيين وأصحاب الاتجاهات السياسية والحزبيين، وعملت على تطور الفكر السياسي الشعبي والمؤسسي والبرلماني والعسكري، والتي عبر عنها أبناء المجتمع الأردني في العمل السياسي في تعريب الجيش والوحدة الوطنية والعربية، وتدعيم الاستقلال والاستقرار، والمحافظة على المكتسبات الوطنية والقومية، ودعم النظام وقيام أول تعددية سياسية في تلك المرحلة (المعايطة، ١٩٩٩).

ونتيجة انتمائهم وولائهم لنظام الحكم بدأ النظام يعتمد على الشرق أردنيين في المناصب الحكومية والأمنية لعدة اعتبارات مرت بها تجربة نظام الحكم سابقاً، رغم ضعف قوتهم الاقتصادية التي كان يتمتع بها فئات البنيان الاجتماعي الأخرى وخاصة الفلسطينيين والشركس والمسيحيين، ولكن أصبح التمثيل السياسي لبعض فئات المجتمع الشرق أردني يتفوق على الفئات الاخرى نسبياً، وقد يعود السبب لولائهم وانتمائهم والتفاوت في الاتجاهات السياسية لفئات المجتمع الأردني ومستوى تعليمهم (العزام، ١٩٩٨).

وفي مرحلة السبعينات من القرن الماضي أصبح المجتمع الأردني تقريباً في مرحلة تحضر على المستوى السياسي والاجتماعي، ممَّا أدى الى خلخلة النظام القبلي وتراجع نسبة البداوة تدريجياً في المجتمع الأردني، رافقه زيادة الوعي السياسي للشرق أردنيين، والذي جاء نتيجة زيادة أعداد المتعلمين، مما جعل متطلباتهم ودرجة قربهم من النظام السياسي تختلف عما كانت عليه سابقاً، وأصبح هلة النظام السياسي أن يتعامل معهم بدرجة أعلى مما كان عليه الوضع في الخمسينات وما قبلها (نقرش، ١٩٩٥).

وبالرغم من التطورات السياسية والاجتماعية في بنية الشرق أردنيين السياسية والفكرية إلا أنها لم تحقق التحول للتعددية السياسية المنشودة، بسبب ارتباطهم في الأردن والنظام الحاكم الذي لا جدال حوله من حيث الدعم والوحدة وخاصة في حال وجود أي خطر يتهدد النظام السياسي، وهذا الشعور عززته محاولات بعض الجهات التي تحاول إزالة الحُكم، أو إقامة نظام سياسي بديل، وبقاء الأحزاب

السياسية والمؤسسات في المجتمع المدني التي يقوم عليها الأردنيين تدور في فلك النظام السياسي. لذلك فإن البداوة التي اتصف بها المجتمع الأردني سابقاً ليست صفة مستمرة، إنها مرحلة اجتماعية، وهذا ما يميزها عن العرق والطائفة، ولكنها تتغير وبصورة مستمرة للتحضر وتناقص نسبة المحافظين على هذه الصفة بما لا يزيد عن ٢٪ من المجتمع الأردني إلا أن الحفاظ على هذه الصفة يعود لنظام الحكم أولا، والبدو أنفسهم ثانياً، باعتباره نظام اجتماعي تأسست عليه الإمارة الأردنية وحقق لها الأمن والنظام والاستقرار والاستمرار على الدوام، حيث لم يلغ قانون العشائر إلا في النصف الأول من السبعينات من القرن الماضي (حتر، ١٩٩٦).

إلا أن النظام السياسي في أوائل التسعينات من القرن الماضي بدأ نسبياً بالتراجع عن دعم النظام العشائري الأردني، وتصدَّى لأي تحرك أو نشاط لهذه الفئة باستخدام الجيش في أكثر من مدينة أردنية، وخاصة في الجنوب(معان والكرك والطفيلة) واعتقال أعداد كبيرة من النشطاء السياسيين والمواطنين، مما زاد في تماسك وإدراك العصبيات الأردنية للتحول السياسي من وجهة نظر النظام الأردني، خاصة بعد نظرتهم لمعاهدة السلام مع إسرائيل والتطبيع معها، وخصخصة مؤسسات القطاع العام، ومحاولات التوطين والوطن البديل، والتذبذب في التقرب من النظام العربي تحت عدد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، تدعمها وتطبقها النخبة السياسية الحاكمة في الأردن التي انفردت في الحكم في السبعينات وما بعدها (الشاعر، ٢٠١٠)

وفي الأردن تباينت مطالب المتظاهرين بين طلب "ملكية دستورية" وطلب "مكافحة الفساد"، وقوانين ناظمة للحياة وتحسين مستوى معيشة المواطن ولكن النظام يحاول تطويقها بإجراء العديد من التعديلات الدستورية والقوانين الميسرة لحياة الناس، وتشكيل لجنة حوار لمعالجة المطالب المشروعة لها (ربابعة، ٢٠١٣).

ظهرت الحركات الاحتجاجية الأردنية في سياقها الاجتماعي قبل أن تأخذ منحنى سياسياً، وسبقت ظهور موجة الاحتجاجات في المنطقة العربية، ونشأت في ظروف عمل غير مواتية من طبيعة النظام الاجتماعي العشائري، والسياسات الحكومية والتشريعات المقيدة وتحكم الدولة بعدد من المؤسسات التي تجعلها أدوات للضبط السياسي واستقرار للحكم مثل القوات المسلحة ووسائل الإعلام، هذه الأدوات تمثل وسائل فعالة في تعطيل فاعلية المنظمات والأحزاب السياسية والحركات غير الحكومية، وتشكل تلك الأدوات وسائل ولاء وإسناد للنظام في تخفيف حده الضغوطات الموجه من تلك الحركات، لكن، يقابل ذلك أن نقص الخبرة وغياب عنصر التنظيم وشيوع ثقافة الخوف من ردود الفعل المترتبة على نشؤ حالة غير مألوفة في المجتمع، معارضه للتوجهات الصادرة عن السلطة، قد تقود لحالة من عدم الاستقرار– وهي حالة لا يرغب المجتمع بالوصول إليها بسبب الخصوصية التي تميز التركيب الديمغرافي للمجتمع

الأردني. وهذا الأمر شكل مصدر إرباك في معرفه ماهية الدور الحقيقي لتلك الحركات (المجالي، ٢٠١٢).

فتداعيات الربيع العربي ضربت الحراك الأردني، أيضاً، في إضعاف الدعم الاجتماعي له، إذ احتل المشهد السوري زوايا الرؤية كاملة لدى المواطنين، بالتوازي مع حالات الفوضى والانفلات في كل من مصر وليبيا واليمن، مما عزّز مشاعر الخوف والقلق على حساب الرغبة في التغيير والإصلاح. في هذه المرحلة– أي التراجع، حدثت طفرة مفاجئة في الحراكات والاحتجاجات، على إثر رفع أسعار المحروقات ما فجّر احتجاجات عنيفة غير مسبوقة، ورفعت سقف الشعارات باتجاه إسقاط النظام، لدى مجموعات شبابية، وشملت الاحتجاجات عشرات المحافظات والمناطق البعيدة والقريبة، فيما دخلت للمّرة الأولى مخيمات اللاجئين ومناطق أغلبيتها من الأردنيين من أصل فلسطيني على خط الاحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية العامة (أبو رمان، ٢٠١٤).

الاحتجاجات الكبيرة التي اندلعت ضد قرارات رفع أسعار المحروقات جاءت ردّاً على أوضاع اقتصادية– اجتماعية ما تزال تمثّل العامل المهم في تحريك أبناء المحافظات وتعكس أولوياتهم وهمومهم وضغوطهم الاقتصادية؛ إلاّ أنّ هذه المطالب مرشّحة بأن تتأطر عبر خطاب سياسي، كما حدث مع الحركات الشبابية في المحافظات، التي أخذت لاحقاً طابعاً سياسياً، بخاصة وأن المزاج الشعبي يربط بين المشكلات الاقتصادية وسوء إدارة الأزمة السياسية والفساد والفجوة بين الأغنياء والفقراء. الخ (بني سلامة، ٢٠١٣).

ومع ذلك؛ فإنّ الهاجس الاقتصادي– الاجتماعي (البطالة والفقر وضعف الخدمات وغياب القطاع الخاص، والاحتقان بسبب الفساد، والفجوة بين الأغنياء والفقراء، والخوف على الهوية الوطنية) ما يزال يطغى على اهتمام أبناء المحافظات والعشائر، بينما الهمّ السياسي وسؤال المواطنة والشعور بضعف الحقوق السياسية والتمثيل ما يزال يطغى على خطاب واهتمامات وأولويات الأردنيين من أصول فلسطينية في عمان وإربد والزرقاء. فهذه الاحتجاجات التي امتزجت بين السلمية والعنف انتهت بعد أيام قليلة، من دون أن تؤدي إلى تغيير مسار العملية السياسية، ولا قانون الانتخابات، ولم تتراجع الدولة عن قرارها برفع الأسعار، وأجريت الانتخابات في ظل غياب ومقاطعة الإخوان المسلمين ومعهم قوى وحراكات شبابية معارضة (العلاونه، ٢٠١٢).

وانعكست هذه التطورات على الحالة الأمنية في هذه الدول وزادت من واجبات رجل الأمن العام اليومية، وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على ديمومة الأمن والأمان التي يجب أن يشعر فيها المواطن. وحفاظا على مسيرة الحياة البشرية كان لزاما على جميع المجتمعات بذل الجهود للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها اتجاه مواطنيها لتحقق أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار من خلال إيجاد المؤسسات

الأمنية؛ لأنه مهما تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للمجتمعات فمن المسلم به أنها صارت تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع من خلال القيام بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار (العيسوي، ٢٠٠٥).

ولتكامل المنظومة الأمنية يقع على أفراد المجتمع ومؤسساته مسئولية المشاركة مع المؤسسات الأمنية، وفي المقابل لابد أن تخرج المؤسسات الأمنية عموما والشرطة على وجه الخصوص عن نطاقها التقليدي والانخراط مع المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية له حتى يكتسب هذا الجهاز الأمني حب وتقدير كافة أفراد المجتمع (خليفة، ٢٠٠٠).

ويعتبر دعم أفراد المجتمع ومؤسساته للمؤسسة الامنية واجباً حتمياً عليهم أقره الدين وكافة النظم والأعراف، لأن رجل الأمن العام من الدعامات الأساسية لاستقرار وتطور أي مجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويقدم خدماته لكل فئات المجتمع، فيجب إن تؤدى هذه الخدمة في إطار من السلوك والقيم بحيث يتقبلها المواطن وهو مقتنع بها، وهذا يعزز من الاتجاهات الإيجابية التي ينظر إليها الناس نحو رجل الأمن في تعاملهم مع الحراكات الشعبية خاصة من قبل فئة الشباب (البداينه، ٢٠١٠).

لقد ظهر هذا الترابط بين الشباب والأمن العام من خلال ما شاهدناه على الساحة العربية من ثورات وحراكات ووقفات احتجاجية ذات أبعاد مطلبية سياسية واجتماعية واقتصادية.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

وأجرى كل من (العشران، وخمش، ٢٠١٦) دراسة بعنوان: "الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من وجهة نظر المواطن الأردني (دراسة اجتماعية ميدانية)"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة " الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من وجهة نظر المواطن الأردني. واعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الثانوية من بعض الكتب والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما البيانات الأولية فتم الحصول عليها عن طريق تطبيق استبانة خاصة بالدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من سكان مدينة عمان جميعهم ويقدر عددهم عام ٢٠١٤ بنحو (٣) ملايين وتم اختيار عينة قصدية، أو غرضية تتكون من (٤٠٠) مواطن ومواطنة من سكان مدينة عمان؛ ممن استفادوا من تلك الوظائف إلا أنه تم استبعاد (٢٣) استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك فإن عدد الاستبانات القابلة لإجراء عمليات التحليل الإحصائي (٣٧٧) وخلصت الدراسة إلى أن المواطنين على قدر كبير من الفهم والوعي لأهمية الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها أجهزة الأمن العام.

قام (David& Cody, 2014) بإجراء دراسة بعنوان: "بؤر التوتر ما تعرفه الشرطة وما تحتاج لمعرفته"، وهدفت الدراسة إلى معرفة وتحديد بؤر التوتر أو المناطق التي يكثر فيها ارتكاب الجرائم، ولأجل تحقيق أغراض الدراسة وغاياتها، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها ضرورة التعرف أكثر على مناطق البؤر الساخنة، وتقييم الاستراتيجيات الأكثر فعالية في معالجة هذه البؤر، كذلك التحقق من الاستراتيجيات الطويلة الأجل في الحد من الجريمة في مناطق بؤر التوتر، ونظرا الباحثانً لقلة الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة أوصى - بطبيعة الحال – بإجراء دراسات مشابهة لموضوع الدراسة تحمل متغيرات جديدة، كما أوصت الدراسة بضرورة اعتماد المناطق الساخنة (بؤر التوتر) لأن ذلك يقلل من الجريمة بشكل لافت.

كما قامت (Rachel, 2014) بإجراء دراسة بعنوان: "تحليل الجريمة "العلاج والتشخيص"، وهدفت الدراسة إلى محاولة تحليل الجريمة وكيفية الحد من وقوعها، ولأجل تحقيق أغراض الدراسة وغاياتها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، هذا وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن تحليل الجريمة يقلل من الجريمة، وذلك من خلال الدروس المستفادة وأخذ العبر، إذ لا بد من ضرورة تفعيل الجانب التنبؤي (أي توقع حدوث الجرم قبل وقوعهً لقلة الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة)، هذا ونظرا أوصت الباحثة – بطبيعة الحال – بإجراء دراسات مشابهة لموضوع الدراسة تحمل متغيرات جديدة، وضرورة تفعيل دور الشرطة التنبؤي، إذ أن ذلك له عظيم الأثر في توقع حدوث الجرائم قبل وقوعها، لأجل اتخاذ التدابير والسياسات والاستراتيجيات اللازمة لأجل ذلك.

دراسة (الطوالبة، ٢٠١٣) بعنوان: "دور الأجهزة الأمنية في تطبيق معايير حقوق الإنسان في الأردن"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأجهزة الأمنية في تطبيق معايير حقوق الإنسان في الأردن، حيث برزت الحاجة إلى إقامة توازن بين ضرورة الحفاظ على النظام العام للمجتمع، وبين وجوب الحفاظ على حقوق المواطن وحرياته، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. حقوق الإنسان وحرياته التي أقرتها الشرائع السماوية وحرصت على حمايتها الدساتير والقوانين، ولا يجوز بأي حال من الأحوال المساس بها أو تقييدها والحد منها إلا في الأحوال التي يجيزها القانون.

٢. تحرص كافة الأجهزة الأمنية في المملكة الأردنية الهاشمية على حماية حقوق المواطن وحرياته، امتثالا للتوجيهات الملكية السامية، وانسجاما مع الالتزامات القانونية والأخلاقية التي تفرضها التشريعات الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وأجرت (الغندور، ٢٠١٤) دراسة بعنوان: "ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي، سعت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل النظام الإقليمي الشرق أوسطي ما بعد ثورات الربيع العربي، وما إذا كانت هذه الثورات ستؤدي إلى تغيير تركيبة نوعية النظم السياسية الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط، وخلصت الدراسة إلى أن التغييرات التي تشهدها بلدان الربيع العربي في مرحلة ما بعد الثورة لن تقتصر على عملية التحول الديمقراطي لكل دولة على حده، فما هو على المحك هي منطقة الشرق الأوسط. وهذه المنطقة لن تكون بعيدة عن اهتمام القوى العالمية البازغة في النظام الدولي المعاصر، والتي تسعى للمشاركة في ترتيبات هذا النظام الإقليمى الجديد الذي ما زال في طور التشكيل. أما عن طبيعة العلاقات بين القوى الإقليمية داخل النظام الشرق أوسطي الجديد، فمن المتوقع أن تتأثر بمآل الثورات العربية في بقية بلدان العالم العربي وبمدى إمكانية انتقال عدواها إلى الأنظمة الملكية العربية وبما سيؤول إليه الوضع في سورية؛ نظراً لأن تداعيات الثورات العربية لن تشمل فقط الدول العربية المجاورة، بل سيمتد تأثيرها ليشمل توازنات القوى بين عدداً من الدول الإقليمية في المنطقة مثل تركيا وإيران والسعودية ومصر.

وستحدد القوى المطالبة بالتغيير في بلدان الربيع العربي مصير هذه الثورات التى تواجه حالياً انتكاسة بسبب عوامل خارجية نابعة من تدخل بعض القوى الدولية المتحالفة مع شبكة المصالح العالمية المرتبطة بأمن إسرائيل لإعادة تشكيل نظام الشرق الأوسط بما يحقق لإسرائيل أمنها وللعالم الغربي الحصول على الطاقة من الشرق الأوسط، أو تدخل بعض القوى الإقليمية لإجهاض مسار هذه الثورات حماية لمصالحها أو خوفاً على عروشها الملكية من الانهيار، وعوامل داخلية نابعة من تحالف مؤسسات الدولة العميقة مع قوى الثورة المضادة لاحتواء هذه الثورات وقمعها.

أجرى (بني سلامة، ٢٠١٣) دراسة بعنوان: "التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن في ظل الربيع العربي" على عينة مكونة من (٥٠٠) مشارك من الحراك حيث أظهرت هذه الدراسة نتائج من أهمها:

١. إن الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب تأثيرا على نشأة الحراك.

٢. إن الاتجاه نحو الحراك كان إيجابياً لا سيما في مجال سلمية الحراك.

٣. إن الحراك حقق بعض الانجازات مثل رفع مستوى الوعي الشعبي ونشر ثقافة الاحتجاج وكسر حاجز الخوف.

دراسة (البداينه، والحسن، ٢٠١٣) بعنوان: "أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية". تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحراك الشعبي، تكونت عينة الدراسة من عينة قصدية من (٨٢١)

فرداً من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني في (١٢) محافظة. ولتحقيق أهداف الدراسة وجمع بياناتها، تم استخدام الاداة التي طورها (البداينة، ٢٠١٠) الخاص بمدركات الفساد، والمعتمدة على المقاييس الدولية مثل فهرس مدركات الفساد (CPI). أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية($F=2.8, \alpha=0.001$) كانت غالبية المشاركين من الذكور (٧٨٪) وبمتوسط عمر (٤٠) سنة، وجامعيون (٥١٪)، وبلا عمل (15%) وأنهم ينتمون لتيار الإصلاح (٣٠٪)، منهم (١٦٪) حزبيون و(١٧٪) وسطيون. الانتشار الجغرافي. حيث يوجد حراك في كل محافظة ومدنية وقرية وبادية، حتى ضمن العشيرة الواحدة مثل: حراك شباب معان، حراك الشوبك، حراك الخلايلة، حراك ساكب، حراك الدعجة، حراك المعلمين، التجمع الشعبي للإصلاح، حراك حي الطفايلة، تجمع جبل عجلون، الحراك الوطني للإصلاح، الحراك الشركسي، وغيرها من الحراكات والتجمعات والائتلافات. اما الأهداف الوطنية. فقد ركزت على: محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين وتعديل التشريعات وسن قانون انتخاب يمثل كافة الشرائح والطبقات تمثيلا نسبياً، والسعي نحو الإصلاح الشامل والاستقلالية، وتمثلت بعدم وجود اطار موحد ناظم للحراكات الشعبية أو قيادة عليا تنسيقية، مع أن هناك تواصل واتصال بين المنتمين لهذه الحراكات، فكل حراك (حزبي، أو شبابي، أو إصلاحي، أو نقابي، له استقلالية خاصة به. والاستمرارية. يتم الاحتجاج والتظاهر كل يوم جمعة، وفي بعض الأحيان يتم عمل اعتصامات ومظاهرات ليلية. أما النوعية حيث أنه ولأول مرة يشترك المتقاعدين العسكريين في الحراكات الشعبية ضمن تيار المتقاعدين العسكريين، أما الاستجابة الشرطية استخدم الامن العام عقيدة جديدة ومناسبة في التعامل مع الحراك الشعبي تمثلت بسياسة الأمن الناعم مع المتظاهرين والمحتجين. وكانت وسائط التواصل حيث يتم التواصل والتفاعل بين أفراد الحراك، والدعوة لتنفيذ الاعتصامات والاحتجاجات عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك (Face Book) وتوتير(Twitter) . أما التنظيم حيث يوجد العديد من المبادرات الشبابية الذاتية في تنفيذ حملات محاربة الفساد، والمطالبة بالإصلاح، والاحتجاج والاعتصام بطريقة حضارية وسلمية مثل "الحملة الأردنية للتغيير جايين" و "الحملة الوطنية الأردنية للتغيير" و "الحملة الوطنية لمكافحة الفساد"، أما الاستجابة الأمنية: ظهرت أساليب أمنية تقليدية في التعامل مع الحراك الشعبي منها: شيطنة الحراك، وإيجاد مجموعات مضادة بعناوين وطنية مثل الولاء والانتماء.

دراسة (المرصد العمالي الأردني، ٢٠١٣) بعنوان: "الاحتجاجات المطلبية العمالية لعام ٢٠١٣ في الأردن". هدفت هذه الدراسة الى تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للاحتجاجات المطلبية العمالية خلال الأشهر التسعة الاولى من العام ٢٠١٣، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم رصد جميع الاحتجاجات من خلال التواصل المباشر مع منفذيها ومن خلال متابعة وسائل الاعلام المختلفة

والمواقع الإلكترونية، وتم تبويب البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS) قياس العلاقة بين أهداف الاحتجاجات، وكانت النتائج على كالآتي:

١- بلغت عدد الاحتجاجات خلال فترة الأشهر التسعة الاولى من عام ٢٠١٣ حوالي (٧٤٣) احتجاجاً، تركزت غالبيتها في القطاع العام بنسبة (٦٠٪) من إجمالي الاحتجاجات بواقع (٤٤٢) احتجاجاً، و (٢٦٧) احتجاجات في القطاع الخاص بنسبة ٣٦٪، و (٣٤) حراكاً واحتجاجاً من العاطلين عن العمل بنسبة ٤.٠٪

٢- ٤٤.٨٪ من الاحتجاجات كانت تطالب بزيادة الأجور ثم الاحتجاج على القوانين والأنظمة بنسبة ٢٣.٨٪، تلاها الاحتجاجات التي كانت تطالب بالعديد من المطالب، ثم التثبيت في العمل، ثم الاحتجاج على الفصل من العمل والمطالبة بتوفير فرص عمل، وجاءت الاحتجاجات المطلبية بتأسيس نقابات جديدة بالمركز الأخير وبنسبة ١.١٪.

أجرى (مركز عدالة، ٢٠١٣) دراسة بعنوان: "اتجاهات الشباب الأردني نحو الإصلاح في ظل الربيع العربي"، وشملت الدراسة نحو (٣٠٠) شاباً وشابة ضمن الفئة العمرية من ١٨-٣٠ سنة، و وقد اختار المركز الفئة الشبابية لإجراء الدراسة عليها لأنها تعتبر هي القوى المحركة للثورات العربية، حيث شاركت أربع قوى رئيسية في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية في الشهور الأخيرة وهي: الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات جذر طائفي وقبلي، حيث كانت فئة الشباب في مقدمة القوى التي دعت الى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد، وجاءت أهمية إجراء هذا الاستطلاع من أجل التعرف على رؤية الشباب الأردني للإصلاح في ظل الربيع العربي واتجاهات الشباب نحو عملية التغيير بالإضافة الى نظرة الشباب لدور وسائل التواصل المجتمعي "تويتر وفيسبوك وياهو وغيرها في الثورات العربية وكذلك رأيهم في دور وسائل الاعلام الحديثة في التواصل بين الشباب بعيدا عن الرقابة وأهمية حرية التعبير، وتهدف الدراسة الى معرفة المستوى الثقافي والسياسي في أوساط الشباب، ومدى اندماجهم المجتمعي في الحياة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للشباب وتعميق مفهوم المواطنة لديهم واكتساب قيم المواطنة كالولاء والانتماء للوطن، والاعتزاز به، والالتزام بالقوانين ومحاربة الفساد بكافة أشكاله، وتعميق أسلوب الحوار الديمقراطي وقبول الرأي والرأي الآخر ونبذ التعصب والعنف وكافة أشكال التمييز، وقد اعتمد في نسبة وتحليل الدراسة الاستطلاعية على استخدام المنهج الميداني من خلال توزيع الاستبانة على عينات عشوائية، وقد تضمنت الاستبانة أربع أبواب: الشباب والمعرفة العامة، الشباب وعملية الإصلاح، الشباب والربيع العربي، ثلاثية الشباب والربيع العربي ووسائل الاتصال، وتوصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

١- أن ٧٣ % من الشباب لا يشاركون في الفعاليات والمسيرات التي تجري في الأردن.

٢- أن وسائل الاتصال المجتمعي لعبت دورا بارزا في تحريك الشباب كما أفاد ٦٧ بالمئة بذلك والنسبة نفسها تستخدم هذه الوسائل وتعتقد بأن ذلك يعزى لسرعة نقل الأحداث وتحديثها.

٣- أظهرت الدراسة أن مدى رضا الشباب عن عملية الإصلاح وحرية التعبير في الأردن مقبولة الى حد ما.

٤ – أن المحرك الرئيسي للحراك في الأردن هو الفقر والبطالة وظاهرة الفساد.

دراسة (العلاونه، ٢٠١٢) بعنوان: "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري" لقد شهد الأردن منذ بداية عام (٢٠١١) كغيره من العديد من الدول العربية، موجة من الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات المطالبة بإحداث تغييرات إصلاحية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أتاحت مواقع التواصل الاجتماعي المجال لمنظمي فعاليات هذا الحراك الجماهيري، للمشاركة والتفاعل مع الأحداث، على مستوى التحفيز وتحريك الرأي العام، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور مواقع التواصل الاجتماعي، في حفز المواطنين الأردنيين للمشاركة في فعاليات الحراك الجماهيري، باستخدام منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي، على عينة بلغت (٢٩٦) مفردة من النقابيين في مدينة إربد. وكان من أبرز النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة:

١. أن ما نسبته (٧٤،٧٪) من النقابيين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، و(٢٤،٣٪) منهم يستخدمونها لأنها تتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية.

٢. أن (٥٠،٦٪) من النقابيين يستخدمون الفيسبوك و (٢٧،١٪) يستخدمون تويتر، وأن دوافع استخداماتهم لهذه المواقع تتمثل بأنها تسمح بالتواصل مع الأصدقاء بنسبة (٢٨،٥٪)، وتتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية مطلقة بنسبة (٢١،٨٪).

٣. بينت النتائج أن (٥٦،٦٪) من النقابيين يشاركون دائماً في الحراك الجماهيري الذي يطالب بإجراء الإصلاح والتغيير في الأردن، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

٤. تصدرت المطالبة بإصلاحات دستورية قائمة موضوعات الحراك الجماهيري، التي يشارك بها النقابيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وحصلت على ما نسبته (١٤،٤٪)، تلتها المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية بنسبة (١٤،١٪).

٥. أوضحت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات الديموغرافية للنقابيين وبين المشاركة في الحراك الجماهيري عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

دراسة (آل علي، ٢٠١٢)، بعنوان: "الأمن ودوره في حفظ ورعاية حقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة" . هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيفية قيام الأمن بدوره في الحفاظ على رعاية حقوق الإنسان وذلك بالتطبيق على دولة الإمارات، باعتبار أن تلك الحقوق تعتبر حقا أصيلا للإنسان في ظل ما نصت عليه الشريعة الإسلامية وكافة التشريعات الوضعية، وما نادت به المبادئ العامة لحقوق الإنسان، وما أورده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تناول الباحث بيان الدور الذي تقوم به أجهزة الشرطة بالأدلة للحفاظ على تلك الحقوق وحمايتها من أية أفعال أو سلوكيات تمثل الاعتداء عليها أو هدرها، وقد تم تناول هذا الأمر من خلال إيضاح مفهوم الأمن وماهية حقوق الإنسان، كذلك بيان ما نصت عليه النظم الدولية العالمية والإقليمية لتلك الحقوق، كما تناول الباحث كيفية قيام جهاز الشرطة بحماية حقوق الإنسان ورعايتها، سواء في مرحلة التحري أو القبض والتفتيش مع بيان النصوص والقرارات التي أصدرتها وزارة الداخلية بدولة الإمارات لتعزيز الحفاظ على حقوق الإنسان ورعايتها من قبل رجال الشرطة.

دراسة (المرصد العمالي الأردني، ٢٠١٢) بعنوان: "الاحتجاجات المطلبية العمالية لعام ٢٠١٢ في الأردن". هدفت هذه الدراسة الى تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للاحتجاجات المطلبية العمالية خلال العام ٢٠١٢، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم رصد جميع الاحتجاجات من خلال التواصل المباشر مع منفذيها ومن خلال متابعة وسائل الإعلام المختلفة والمواقع الالكترونية، وتم تبويب البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS) قياس العلاقة بين اهداف الاحتجاجات، وكانت النتائج على كالاتي:

١- سجلت الاحتجاجات في عام (٢٠١٢) رقماً قياسياً وغير مسبق، إذ بلغت (٩٠١) احتجاجاً، بزيادة قدرها ٨٪ مقارنة مع الاحتجاجات التي نفذت في عام ٢٠١١ والتي بلغت أنذاك (٨٢٩) احتجاجاً، وبسبب عدم تمكن فريق المرصد العمالي من معرفة عدد المشاركين في جميع الاحتجاجات العمالية إذ تم رصد عدد المشاركين في (٣٣٩) احتجاجاً فقط شكلت ما نسبته (٣٧.٨٪) مجمل الاحتجاجات العمالية، وبلغ عدد المشاركين فيها (٢٨٨) ألف مشارك، (لو افترضنا أن الاحتجاجات التي تم معرفة أعداد المشاركين فيها تمثل عينة لمجمل الاحتجاجات، فإن عدد المشاركين في جميع الاحتجاجات العمالية خلال عام (٢٠١٢) يقارب (٧٦٠) ألف عامل وعاملة.

٢- تركزت غالبية الاحتجاجات في القطاع العام بنسبة (٤٩.٨٪) من إجمالي الاحتجاجات بواقع ٤٤٩ احتجاجاً، وكانت احتجاجات القطاع الخاص بنسبة ٣٧.٣٪، والعاطلين عن العمل بنسبة٤.٢٪.

٣- ٤٢.٧٪ من الاحتجاجات كانت تطالب بزيادة الأجور تلاها الاحتجاجات التي كانت تطالب بالعديد من المنافع، ثم الاحتجاج على القوانين والأنظمة، تم المطالبة بتوفير فرص عمل ثم التثبيت في العمل، ثم الاحتجاج على الفصل من العمل.

٤- احتجاجات القطاع العام تفوقت على القطاعات الأخرى أيضا رغم أنها أكثر استقرارا من غيرها، بسب إحساسهم بأن رواتبهم منخفضة ولا تكفي لتغطية حاجاتهم بالإضافة إلى أن موظفي القطاع العام أكثر جرأة من العاملين في القطاع الخاص للتعبير عن أنفسهم لإحساسهم أن الحكومة كرب عمل لهم لا تتخذ عقوبات في حال الاحتجاج.

دراسة (المرصد العمالي الأردني، ٢٠١١) بعنوان: "الاحتجاجات المطلبية العمالية لعام ٢٠١١ في الأردن". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعي للاحتجاجات المطلبية العمالية خلال العام ٢٠١١، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم رصد جميع الاحتجاجات من خلال التواصل المباشر مع منفذيها ومن خلال متابعة وسائل الإعلام المختلفة والمواقع الإلكترونية، وتم تبويب البيانات وتحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS) قياس العلاقة بين أهداف الاحتجاجات، وكانت النتائج على كالاتي:

١- بلغت عدد الاحتجاجات عام ٢٠١١ حوالي (٨٢٩) احتجاجا، تركزت غالبيتها في القطاع العام بنسبة (٥٨.٥٪) من اجمالي الاحتجاجات بواقع ٤٨٥ احتجاجاً، و٣٠٩ احتجاجات في القطاع الخاص بنسبة ٣٧.٣٪، و٣٥ حراكاً واحتجاجاً من العاطلين عن العمل بنسبة ٤.٢٪

٢- ٤٦٪ من الاحتجاجات كانت تطالب بزيادة الأجور، تلاها الاحتجاجات التي كانت تطالب بالعديد من المطالب، ثم الاحتجاج على القوانين والأنظمة، ثم التثبيت في العمل، ثم الاحتجاج على الفصل من العمل والمطالبة بتوفير فرص عمل.

٣- احتجاجات القطاع العام تفوقت على القطاعات الأخرى رغم أنها أكثر استقرارا من غيرها، ولكن احتجاجات عمال المياومة في البلديات ووزارة الزراعة والأشغال، وحراك المعلمين والممرضين والصيادلة في القطاع العام قد أسهم في ارتفاع العدد.

دراسة (الطناني، ٢٠١٠) بعنوان: "مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة الامنية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مهارات رجل الشرطة الإنسانية والذاتية في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة الأمنية من وجهة نظر رجال الشرطة العاملين في محافظة غزة، وكذلك التعرف على مدى توفر أساليب ووسائل تنمية هذه المهارات، والكشف عن الفروق في مستوى هذه المهارات (الإنسانية والذاتية) الناتج عن الاختلاف في

السمات والخصائص العامة للمبحوثين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته ولملاءمته لهذه الدراسة، واشتمل مجتمع الدراسة على جميع رجال الشرطة العاملين في محافظة غزة والبالغ عددهم ١٧٢٢ فرداً، وبلغت عينة الدراسة٥١٧ فرداً تم توزيع الاستبيانات عليهم باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية المنتظمة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١- أن المهارات الإنسانية (مهارة الاستماع، ومهارة التحدث، ومهارة الإقناع، ومهارة حل النزاع، ومهارة تكوين العلاقات وكسب تعاون الجمهور)، والمهارات الذاتية (السمات الجسمية، والقدرات العقلية، ومهارة المباداة والابتكار، ومهارة ضبط النفس) متوفرة لدى رجال الشرطة العاملين في محافظة غزة.

٢- أن أساليب تنمية المهارات الإنسانية والذاتية متوفرة لدى رجال الشرطة العاملين في محافظة غزة.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهات نظر المبحوثين حول مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وفعالية تقديم الخدمة الأمنية تعزى الى (الحالة الاجتماعية، والرتبة، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة).

٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهات نظر المبحوثين حول مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وفعالية تقديم الخدمة الأمنية تعزى الى (العمر، ومكان العمل).

دراسة (الطراونه، ٢٠٠٨) بعنوان: "اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن" دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني". تكوَّن مجتمع الدراسة من كافة المواطنين الأردنين والمقيمين على أرض المملكة، وبلغت العينة ٦٠٠ شخص من كافة الفئات العمرية وحسب سجلات دائرة الإحصاءات العامة، تمَّ استخدام منهج المسح الاجتماعي للعينة واستخدام الاستبانة في جمع البيانات.

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمن في العالم العربي والتعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على المواطنين نحو رجل الأمن العربي والتعرف على أثر طبيعة تعامل المواطنين مع رجل الأمن واتجاهاته نحو رجل الأمن في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأظهرت نتائج الدراسة بنتائجها المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية بأن هناك اتجاهات إيجابية نحو رجل الأمن العام من قبل المواطن، كما أن هناك توجها إيجابياً نحو رجل الأمن العام من خلال نتائج الدراسة المتعلقة بأخلاقيات رجل الامن العام أثناء قيامه بواجبه، كما اظهرت الدراسة أيضا أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدخل نحو اتجاهات المواطنين نحو رجل الأمن العام

بينما هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطين الاتجاهات نحو رجل الأمن العام باختلاف الحالة العملية للمبحوثين.

دراسة (هلال ٢٠٠٧) عن "واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة"، وهي دراسة اجتماعية أجريت على عينة من أفراد الجمهور المترددين على جهاز الشرطة بمختلف وظائفهم في إمارة الشارقة، وقد بلغ حجم العينة (٢٠٠) شخص، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة، وأهم المتغيرات التي تؤثر في هذه العلاقة ومدى تعاون الجمهور مع الشرطة، والتعرف أيضا على مدى رضا الجمهور على الخدمات التي تقدمها الشرطة، بالإضافة إلى التعرف إلى اتجاه الجمهور وانطباعهم نحو الشرطة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستبانة، واستخدام الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسات الاجتماعية لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- أن (٤٦٪) من المبحوثين قد أفادوا أنه قد سبق لهم التعاون مع الشرطة وأن هذا التعاون قد تحقق من خلال صور عديدة منها إبلاغهم عن جريمة أو حادث مروري أو اعتداء وقع على أحد الأشخاص، وكذلك التطوع للإدلاء بالشهادة للشرطة تحقيقاً للعدالة أو التعاون مع الشرطة في ضبط أحد المجرمين.

٢-أن (٦٨٪) من المبحوثين حال مشاهدتهم سيارة ترتكب حادثا مروريا أو مخالفة ويتمثل هذا التجاوب في الإبلاغ عن رقمها فوراً، كذلك أشار (٩٪) منهم أيضاً أن تجاوبهم سيتخذ أكثر من رد فعل يتمثل في الإبلاغ عن رقم السيارة وفي نفس الوقت مطاردتها، في مقابل ذلك أجاب (٢٣٪) من المبحوثين بأنهم سيتجاهلون ذلك الموقف تجنباً للمساءلة.

٣- أن (٦٣٪) من المبحوثين قد أفادوا بأنه حال قيام الشرطة بالبحث عن أحد أقاربهم سيقومون بمساعدة الشرطة في الوصول إليه، على أنه في مقابل ذلك أشار (٢٨٪) منهم بأنهم سيلتزمون الصمت.

٤- أن (٥٨٪) من المبحوثين قد أفادوا بجودة الخدمات التي تقدمها الشرطة لهم وأرجعوا ذلك لعدة اعتبارات منها الإحساس العام بالأمن والأمان والطابع الإنساني في تعامل الشرطة، أضف إلى ذلك الإنجاز السريع في المعاملات.

٥- أن (٥٤٪) من المبحوثين بوجود سلبيات وقصور في العمل الشرطي وعزو ذلك إلى البطء والتعقيد في إنجاز المعاملات في بعض الأحيان أو الوساطة في أحيان أخرى أو اساءة المعاملة لهم.

٦- أن (٨٠٪) من المبحوثين بتوفر المهارات اللازمة لدى أغلب رجال الشرطة في عملهم وتعاملهم مع الجمهور، وأن (٧٠٪) من المبحوثين ليس لديهم إحساس بالخوف من رجل الشرطة وافاد (٦٥٪) من المبحوثين بأنهم لم يشاهدوا ولم يتعرضوا لأية معاملة سيئة من رجل الشرطة في يوم ما.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المعروضة:

١- دراسة مميزة عن سابقاتها المعروضة والتي تتناول اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو الحراكات الشعبية ان لم أقل الدراسة الأولى في هذا الموضوع في حدود اطلاع الباحث.

٢- تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها منهجيا نظرا لخصوصية موضوعها بأنها دراسة مسحية، أملته طبيعتها الاستطلاعية، والتفسيرية، وأسئلتها المحددة، ومصادر بياناتها ومعلوماتها؛ ولكونها الأولى من نوعها في مجال موضوعها، حسب ما أتضح من حصيلة استعراض الدراسات السابقة.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على ملامح مشكلة الدراسة ووصفها وصفاً علمياً، والرجوع للأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة مع إجراء التحليل والمقارنات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الحراكيين الحزبيين وقد تم توزيع الاستبانة على الحراكيين من خلال مكاتب الأحزاب المنتشرة في محافظات المملكة، وتم اختيار عينة قصديه من الأعضاء الموجودين والمشاركين في الأنشطة الحراكية خلال فترة التطبيق تم توزيع (٦٣٠) استبيان وتم استرجاع كامل الاستبيانات من الأعضاء والتي بلغ عددها (٦٣٠) استبيان، وبعد مراجعتها تم استبعاد (٣٠) استبيان من التحليل الإحصائي لعدم اكتمال البيانات فيها. وبذلك يكون عدد الاستبانات المستردة (٦٠٠) استبيان، ونسبة الاستبانات الصالحة للتحليل من الاستبانات المسترجعة (٩٥٪).

أداة الدراسة:

تمَّ وضع أداة الدراسة بعد الإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي لها صلة مباشرة بالدراسة (العشران، وخمش، ٢٠١٦؛ البداينة، ٢٠١٤؛ الطوالبة، ٢٠١٣)، حيث تكونت أداة الدراسة من استبيان شمل جزئين:

الجزء الأول: ويشتمل على البيانات والمعلومات الشخصية لإفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والمكانة الحزبية، واتجاه الحزب).

الجزء الثاني: ويشتمل على فقرات تتعلق باتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني ضمن المحاور الآتية: (أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية، واسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية، وتعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية).

صدق أداة الدراسة:

لقد تمَّ عرض الاستبانة على (٦) محكمين من أساتذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي في الجامعات الأردنية، للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، وقد تمَّ الأخذ بملحوظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات، وإجراء التعديلات المطلوبة، بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها.

ثبات أداة الدراسة:

جرى استخراج معامل الثبات، طبقاً لكرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكل متغير بجميع أبعاده، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (١) الآتي:

جدول (١) قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

اسم المتغير والبعد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية	٠.٩٠
اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	٠.٨٦
تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	٠.٨٣

يلاحظ من الجدول (١) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

١) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي الموزون بهدف معرفة مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات أبعاد الدراسة، وتم حساب الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات وأبعاد

الدراسة بهدف التعرف على مدى تشتت الإجابات، فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري قريب من الصفر دل ذلك على تركز الإجابات وانخفض تشتتها على المقياس.

٢) استخدام معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات محاور الدراسة.

٣) استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) واختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة.أما في الجانب الإحصائي المتعلق بحساب المقارنات البعدية لتحليل التباين فقد تم الاعتماد على اختبار شافيه.

عرض النتائج:

ما مستوى تقييم افراد عينة الدراسة لأداء الأمن العام خلال الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني؟

جدول (٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
لأداء الأمن العام خلال الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني

أبعاد الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية	٤.٢١	٠.٨٨	مرتفع
اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	٤.١٢	٠.٩٠	مرتفع
تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	٤.٢٢	٠٨٦	مرتفع
الكلي	٤.١٨	٠.٥١	مرتفع

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لجميع الابعاد المتعلقة بمستوى تقييم افراد عينة الدراسة لأداء الامن العام خلال الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني من وجهة نظر الحراكيين الحزبيين، جدول(٢)، أن الاتجاه العام نحو أداء الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.18)، بانحراف معياري (٠.٥١)، وقد كانت جميع الاتجاهات إيجابية لجميع الابعاد.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي؟

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، تم إجراء اختبار (T.test)، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (٣) نتيجة اختبار (T.test) لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف النوع الاجتماعي

أبعاد الدراسة	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	ذكر	أنثى		
أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية	4.11	4.300	*-3.22	0.00
اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	4.03	4.214	*-2.76	0.00
تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	4.13	4.316	*-3.36	0.00

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$)

وبالنظر إلى نتائج الجدول (٣) يتبين ما يلي:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (٣.٢٢-)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من الإناث، إذ كان متوسط الإناث (4.300)، ومتوسط الذكور (4.114).

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (٢.٧٦-)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من الإناث، إذ كان متوسط الإناث (4.214)، ومتوسط الذكور (4.035).

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (٣.٣٦-)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$)، وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من الإناث، إذ كان متوسط الإناث (4.316)، ومتوسط الذكور (4.134).

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير العمر؟

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير العمر، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (٤) تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف العمر

محاور الدراسة	العمر	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية	30 سنة فأقل	٤.٢٢٤٠	بين المجموعات	٨.٩٦٥	4.483	*9.11	0.000
	٣١-٤٠ سنة	٤.٣٠٨٥	خلال المجموعات	٢٩٣.٠٧	0.492		
	41 سنة فأكثر	٣.٩٦٨٩	المجموع	٣٠٢.٠٤			
اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	30 سنة فأقل	٤.١٤١٢	بين المجموعات	٦.٣٩٠	3.195	*5.90	0.003
	40-31 سنة	٤.٣٢٣٢	خلال المجموعات	٣٢٣.٠٠	0.541		
	41 سنة فأكثر	٤.٠٦١٢	المجموع	٣٢٩.٣٩			
تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	30 سنة فأقل	٤.١٧٨٩	بين المجموعات	٣.٧٧٧	1.889	*3.80	0.023
	40-31 سنة	٤.٢٨٧٩	خلال المجموعات	٢٩٠.٧٩	0.496		
	41 سنة فأكثر	٤.٠٦٦٣	المجموع	٢٩٤.٥٧			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (٤) يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٩.١١)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأعمار المتوسطة (٤٠-٣١ سنة)، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.3085)، وبلغ فرق المتوسطات

الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٣٣٩٦ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول (٥) يبين تلك النتائج:

جدول (٥) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير العمر أفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

العمر	المتوسط الحسابي	30 سنة فأقل	40-31 سنة	41 سنة فأكثر
30 سنة فأقل	٤.٢٢٤٠	–	-0.0845	0.2551
40-31 سنة	٤.٣٠٨٥	–	–	*0.3396
41 سنة فأكثر	٣.٩٦٨٩	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (٥) يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو إسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٥.٩٠)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (P≤0.05)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأعمار المتوسطة (٤٠-٣١ سنة)، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.3232)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (٠.٢٦٢٠) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول(٦) يبين تلك النتائج.

جدول (٦) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار إثر متغير العمر أفراد عينة الدراسة نحو إسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

العمر	المتوسط الحسابي	30 سنة فأقل	40-31 سنة	41 سنة فأكثر
30 سنة فأقل	٤.١٤١٢	–	-0.1820	0.0800
40-31 سنة	٤.٣٢٣٢	–	–	*0.2620
41 سنة فأكثر	٤.٠٦١٢	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (٤) يتبين ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣.٨٠)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (P≤0.05)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأعمار المتوسطة (٤٠-٣١ سنة)، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.2879)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٢٢١٦ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول(٧) يبين تلك النتائج:

جدول (٧) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر متغير العمر في إجابات نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

العمر	المتوسط الحسابي	30 سنة فأقل	40-31 سنة	41 سنة فأكثر
30 سنة فأقل	٤.١٧٨٩	–	-0.1090	0.1126
40-31 سنة	٤.٢٨٧٩	–	–	*0.2216
41 سنة فأكثر	٤.٠٦٦٣	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير المستوى التعليمي؟

ومن أجل الكشف عن الفروق الإحصائية والتي تعزى لمتغير المستوى التعليمي، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضاً للنتائج:

جدول (٨) تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف المستوى التعليمي

محاور الدراسة	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية	ثانوي فاقل	4.267	بين المجموعات	6.77	3.383	*6.82	0.001
	دبلوم	4.238	خلال المجموعات	295.28	0.495		
	جامعي	3.997	المجموع	302.04			
اسهام الأجهزة الأمنية في	ثانوي فاقل	4.223	بين المجموعات	3.63	1.813	*3.32	0.037
	دبلوم	4.246	خلال	325.77	0.546		

محاور الدراسة	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الاحتجاجات المطلبية			المجموعات				
	جامعي	4.039	المجموع	329.40			
تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	ثانوي فاقل	4.114	بين المجموعات	3.48	1.740	*3.11	0.045
	دبلوم	4.132	خلال المجموعات	328.30	0.559		
	جامعي	3.931	المجموع	331.78			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

وبالنظر إلى نتائج الجدول (٨) يتبين ما يلي:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٦.٨٢)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي ثانوي فاقل، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.267)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٢٤١٠ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$). والجدول (٩) يبين تلك النتائج:

جدول (٩) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير المستوى التعليمي أفراد عينة الدراسة نحو أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوي فاقل	دبلوم	جامعي
ثانوي فاقل	4.267	-	0.0290	*0.2700
دبلوم	4.238	-	-	*0.2410
جامعي	3.997	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣.٣٢)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت

الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي دبلوم، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.246)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٢٠٧٥ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول (١٠) يبين تلك النتائج:

جدول (١٠) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر متغير المستوى التعليمي أفراد عينة الدراسة نحو إسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوي فاقل	دبلوم	جامعي
ثانوي فاقل	4.223	–	-0.023	0.184
دبلوم	4.246	–	–	*٠.٢٠٧٠
جامعي	4.039	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة(٣.١١)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (P≤0.05)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي دبلوم، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.132)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٢٠٧٠ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول (١١) يبين تلك النتائج:

جدول (١١) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر متغير المستوى التعليمي أفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوي فاقل	دبلوم	جامعي
ثانوي فاقل	4.114	–	-0.0230	0.1840
دبلوم	4.132	–	–	*0.2070
جامعي	3.931	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير مكان السكن؟

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير مكان السكن، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (١٢) تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف مكان السكن

محاور الدراسة	مكان السكن	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية	مدينة	٤.٢٧٥٩	بين المجموعات	٩.١٩٣	3.064	*7.06	0.00
	ريف	٤.١٣٤٨	خلال المجموعات	٥٥.٩٢٥	0.434		
	بادية	٣.٥٣٧٥	المجموع	٦٥.١١٨			
	مخيم	٤.١٦٢١					
اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	مدينة	٤.٤٦٣٤	بين المجموعات	١٣.٧٠٣	4.568	*11.5	0.00
	ريف	٤.٣٩٦٦	خلال المجموعات	٥٠.٩٩٣	0.395		
	بادية	٣.٥٧٦١	المجموع	٦٤.٦٩٦			
	مخيم	٤.٢٧٧٢					
تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	مدينة	٤.٤٤٠٦	بين المجموعات	١٣.٩٤٥	4.648	11.6	0.00
	ريف	٤.٥٠٥٧	خلال المجموعات	٥١.٦٥١	0.400		
	بادية	٣.٥٨٩٤	المجموع	٦٥.٥٩٥			
	مخيم	٤.٢٧٥٤					

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

يتبين من نتائج الجدول (١٢) ما يلي:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير مكان السكن أفراد عينة الدراسة ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٧.٠٦)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (P≤0.05)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المدن، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.2759)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٧٣٨.٠ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول (١٣) يبين تلك النتائج:

جدول (١٣) نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار اثر متغير مكان السكن لأفراد عينة الدراسة نحو أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية

مكان السكن	المتوسط الحسابي	مدينة	ريف	بادية	مخيم
مدينة	٤.٢٧٥٩	–	٠.١٤١١	*٠.٧٣٨	٠.١١٣
ريف	٤.١٣٤٨	–	–	*٠.٥٩٧	٠.٠٢٧
بادية	٣.٥٣٧٥	–	–	–	*٠.٦٢٤
مخيم	٤.١٦٢١	–	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير مكان السكن أفراد عينة الدراسة ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١١.٥)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (P≤0.05)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المدن، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.4634)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٨٨٧ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول (١٤) يبين تلك النتائج:

جدول (١٤) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر متغير مكان السكن لأفراد عينة الدراسة نحو اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

مكان السكن	المتوسط الحسابي	مدينة	ريف	بادية	مخيم
مدينة	٤.٤٦٣٤	–	٠.٠٦٨	*٠.٨٨٧	٠.١٨٦
ريف	٤.٣٩٦٦	–	–	*٠.٨٢٥	٠.١١٩
بادية	٣.٥٧٦١	–	–	–	*٠.٧٠١
مخيم	٤.٢٧٧٢	–	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير مكان السكن أفراد عينة الدراسة ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١١.٦)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (P≤0.05)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من محافظتي مدينة وريف، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.4406) و (4.5057)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٩١٦ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول (١٥) يبين تلك النتائج:

جدول (١٥) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر متغير مكان السكن لأفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

مكان السكن	المتوسط الحسابي	مدينة	ريف	بادية	مخيم
مدينة	٤.٤٤٠٦	–	٠.٠٦٥	*٠.٨٥١	٠.١٦٥
ريف	٤.٥٠٥٧	–	–	*٠.٩١٦	٠.٢٣٤
بادية	٣.٥٨٩٤	–	–	–	*٠.٦٨٠
مخيم	٤.٢٧٥٤	–	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير المكانة الحزبية؟

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير المكانة الحزبية، تم إجراء اختبار (T.test)، وفيما يلي عرضا للنتائج:

جدول (١٦) نتيجة اختبار (T.test)
لاختبار دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة
نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف المكانة الحزبية

أبعاد الدراسة	الوسط الحسابي		قيمة T	الدلالة الإحصائية
	قيادي	عضو عامل		
أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية	4.009	4.175	1.36	0.173
اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	4.254	4.271	0.14	0.889
تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	4.283	4.275	0.06	0.950

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$)

تشير نتائج الجدول (١٦) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو (أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية، اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية، تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية) تعود لمتغير النوع المكانة الحزبية لأفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (١.٣٦، ٠.١٤، ٠.٠٦) على الترتيب، وهي قيمة غير معنوية عند مستوى دلالة ($P\leq0.05$).

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى لمتغير اتجاه الحزب الأيدلوجي.

ومن أجل الكشف عن الفروق والتي تعزى لمتغير اتجاه الحزب الأيدلوجي، تم إجراء تحليل التباين الأحادي، وفيما يلي عرض للنتائج:

جدول (١٧) تحليل التباين الأحادي لاختبار دلالة الفروق
في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أبعاد الدراسة والتي تعود إلى اختلاف اتجاه الحزب الأيدلوجي

محاور الدراسة	اتجاه الحزب	المتوسط الحسابي	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية	يميني	٣.٧٥٦	بين المجموعات	٣.١٢٥	.٥٦٣1	*3.27	0.04
	يساري	٤.١١٣	خلال المجموعات	٦١.٩٩٣	0.477		
	قومي	٤.١٧٤	المجموع	٦٥.١١٨			
اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	يميني	٣.٩٣١	بين المجموعات	٣.٦١٢	1.806	*3.84	0.02
	يساري	٤.١٣٢	خلال المجموعات	٦١.٠٨٣	0.47		
	قومي	٤.٣٦١	المجموع	٦٤.٦٩٦			
تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية	يميني	٣.٨٣٣	بين المجموعات	٧.١٣٦	3.568	*7.93	0.00
	يساري	٤.٠٤٨	خلال المجموعات	٥٨.٤٦٠	0.450		
	قومي	٤.٤٢١	المجموع	٦٥.٥٩٥			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

يتبين من الجدول (١٧) النتائج التالية:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير اتجاه الحزب أفراد عينة الدراسة ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣.٢٧)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لأحزاب اتجاهها قومي، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.174)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٤١٨ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$). والجدول (١٨) يبين تلك النتائج:

جدول (١٨) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر متغير اتجاه الحزب في إجابات أفراد العينة نحو أدوار الأجهزة الأمنية أثناء الاحتجاجات المطلبية

اتجاه الحزب	المتوسط الحسابي	يميني	يساري	قومي
يميني	٣.٧٥٦	–	٠.٣٥٧	*٠.٤١٨
يساري	٤.١١٣	–	–	٠.٠٦٥
قومي	٤.١٧٤	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير اتجاه الحزب لأفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٣.٨٤)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (P≤0.05)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لاحزاب اتجاهها قومي ، إذ كان متوسطهم الحسابي (4.361)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٤٣٠ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول (١٩) يبين تلك النتائج:

جدول (١٩) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر متغير اتجاه الحزب في إجابات اسهام الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

اتجاه الحزب	المتوسط الحسابي	يميني	يساري	قومي
يميني	٣.٩٣١	–	٠.٢٠١	*٠.٤٣٠
يساري	٤.١٣٢	–	–	٠.٢٢٩
قومي	٤.٣٦١	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية والتي تعود لمتغير اتجاه الحزب لأفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٧.٩٣)، وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (P≤0.05)، ولتحديد دلالة الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة الذين الذين ينتمون لأحزاب اتجاهها قومي،

إذ كان متوسطهم الحسابي (4.421)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية ٠.٥٨٧ وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (P≤0.05). والجدول (٢٠) يبين تلك النتائج:

جدول (٢٠) نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لاختبار أثر متغير اتجاه الحزب في إجابات أفراد العينة نحو تعامل الأجهزة الأمنية في الاحتجاجات المطلبية

اتجاه الحزب	المتوسط الحسابي	يميني	يساري	قومي
يميني	٣.٨٣٣	–	٠.٢١٥	*٠.٥٨٧
يساري	٤.٠٤٨	–	–	٠.٢٣٤
قومي	٤.٤٢١	–	–	–

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P≤0.05).

النتائج:

١. أوضحت النتائج أن اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة، وتعد هذه النتيجة مؤشراً واضحاً على أهمية الأدوار التي يقوم بها جهاز الأمن العام في الحراكات المطلبية، مع التأكيد على ضرورة التواجد الأمني في مثل هذه الحراكات لتنفيذ وظائفها ومهامها على مستويات متعددة، والتي يمكن تصنيفها بالوقائية، والإنمائية، وكذلك العلاجية، فمن مهمة منع تفاقم الأوضاع ووصولها إلى مرحلة مواجهات عنيفة بين المشاركين في الحراكات المطلبية ورجال الأمن العام، وكذلك تأمين الحقوق الضرورية للأفراد في المسيرات المطلبية، إلى تنفيذ القانون ومعاقبة الأفراد الخارجين عن النظام، وكذلك خدمة المجتمع، ويرى الباحث أن هذه الاتجاهات قد تكون نابعة من الاتصال المباشر مع رجال الأمن العام ومن خلال الأدوار التي يقوم بها الأمن العام خلال الحركات المطلبية. كما تفسر هذه النتيجة على أن الأجهزة الأمنية تقوم بجهود استثنائية خلال تعاملهم مع الاحتجاجات وإن مهنيتها وحرفيتها مكنتهم من احتواء المحتجين وحماية كافة أشكال الاحتجاجات ومظاهر التعبير عن الرأي وأن الأجهزة الأمنية تتعامل بأقصى درجات ضبط النفس مع الاحتجاجات المطلبية وأن حماية المحتجين السلميين في غاية الأجهزة الأمنية وأنها لن تتوانى في استخدام القوة المناسبة مع المخربين وممن يحاولون العبث بالممتلكات العامة والخاصة أو الاعتداء على الأجهزة الأمنية. وأن الأجهزة الأمنية تتعامل بحزم وشدة مع أية محاولات للخروج على القانون أو القيام بأعمال تخريبية وإغلاق الطرق أو الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة أو الاعتداء على منتسبي الأجهزة الأمنية.

٢. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي وقد كانت الفروق لصالح المبحوثين من الإناث. ويعزى ذلك إلى طبيعة الأنثى السكيولوجية، حيث أنهن أكثر انضباطاً من الذكور وأكثر التزاماً في تطبيق القوانين، وقد يعود ذلك أيضاً إلى عوامل اجتماعية والاهتمام والحرص بصورة أكثر على الاستقرار والابتعاد قدر الإمكان عن الصدامات التي قد تحدث بين الناشطين والأجهزة الأمنية، وكذلك يوجد لدى الأجهزة الأمنية مرونة أكثر في التعامل مع الأناث كون الأردن مجتمعاً عشائرياً ومحافظاً. فالإناث يرن أن سبب سليمة الحراك هو حكمة الحكومة والأجهزة الأمنية وحرصهم على حماية المسيرة الديمقراطية وتعزيزها وعدم السماح بانعطافها عن هدفها الرئيسي.

٣. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير العمر وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الأعمار المتوسطة (٣١-٤٠ سنة) والفئة العمرية (41 سنة فأكثر). بمعنى أنه كلما زاد العمر زادت الاتجاهات الايجابية نحو تعامل الأجهزة الأمنية مع الحراكات المطلبية وهذا يعود لعدم قدرة الاحزاب على الكسب الحزبي للشباب ويعود ذلك في مجمله لافرازات عقلية الاحكام العرفية الطويلة التي عاشتها البلاد, وانه رغم ملامح الانفراج الديمقراطي في بداية التسعينيات وما تلاها من سلسلة قوانين وأنظمة التي تم إقرارها مثل قانون الحريات العامة والاحزاب والانتخابات والاجتماعات, فالشباب في الجامعات ما زالوا بعيدين عن العمل السياسي، وأن البديل المرافق لسياسة المنع كان المغالاة في الانتماءات العشائرية، أضعفت من فرصة إقبال طلاب الجامعات على المشاركة الحزبية.

٤. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير المستوى التعليمي كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي ثانوي فأقل. وهذا قد يعزى إلى أن العمل الحزبي على الرغم من وجود وزارة للتنمية السياسية مقيّد بسبب الانظمة والقوانين المقيدة للعمل الحزبي ومن المشاركة في العمل العام. هذه الاستراتيجية في التعامل مع الاحزاب بحسبه تهدد المجتمع الأردني بافتقاره إلى قيادات وطنية منيعة مسلحة بالعمل العام والخبرة التراكمية لتساعد على مواجهة التحديات الخارجية، ومن بقاء التهميش مستمرا للطبقات الفقيرة، وتكريس ثقافة توريث الزعماء.

٥. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير مكان السكن وكانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من سكان المدن. ويفسر ذلك لأن معظم الحراكات المطلبية تكون في المدن فالحراك وما يطالب به دوماً هو الاحتجاج عن النهج السياسي العام في البلاد وضرورة العمل على تغييره وإعادة السلطة إلى الشعب من خلال تفعيل مبدأ الشعب مصدر السلطات ومحاربة الفساد والفاسدين دون هوادة وإعادة مقدرات الوطن المنهوبة والعمل على صياغة القوانين ذات العلاقة بالحياة السياسية الأردنية بصورة تحترم عقول الأردنيين لا استغفالهم.

٦. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى متغير المكانة الحزبية وقد يعزى ذلك إلى أن المهام التي يقوم بها الحراكيون الحزبيون هي نفسها للعضو العامل والقيادي. وقد يعزى ذلك إلى أن التوجهات الملكية السامية وكتاب التكليف السامي تنص على تفعيل دور الأحزاب السياسية وتعزيز مشاركة المواطن لتفعيل الحراك السياسي ضمن برامج وخطط وضوابط دستورية مبينا أن الأحزاب مؤسسات وطنية تسهم في بناء المجتمع المدني. كما أن المعارضة السياسية هي جزء من النظام السياسي الأردني الذي يؤكد أهمية وجود الرأي والرأي الآخر، وضرورة أن تكون هذه المعارضة مؤطرة ببرامج وآليات تستهدف مصلحة الوطن والمواطن، كما أن جميع الأحزاب الأردنية المسجلة وفقا للقانون هي أحزاب وطنية بغض النظر عن لونها السياسي لأن سقفها هو الدولة والدستور الأردني، لذا تمت معاملتها على قدم المساواة من حيث التمويل بغض النظر عن لونها السياسي. وكل ما سبق يؤكد أن لا يمكن أن تكون هناك بيانات رسمية ضد الأحزاب والعمل الحزبي تصريحا أو تلميحا في الوقت الذي تطرح فيه السلطة التنفيذية مشروعية العمل الحزبي. تحدي يواجه العمل الحزبي في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع. وقد يعزى ذلك إلى إن الوحدة الوطنية راسخة ومتجذرة في الأردن، فالمجتمع الأردني متجانس، والأردنيون من مختلف المنابت والأصول لهم نفس الحقوق والواجبات، ويتمتعون بالمساواة القانونية والدستورية، ولا يفرق بينهم لاعتبارات الأصل أو العرق أو الدين.

٧. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الحراكيين الحزبيين نحو تعامُل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات المطلبية في المجتمع الأردني تعزى إلى لمتغير اتجاه الحزب الأيدلوجي، وكانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة الذين ينتمون لأحزاب اتجاهها قومي، وتفسر هذه النتيجة على أن الأحزاب القومية لم تغادر الشارع يوماً وبقيت ثابتة فالقاعدة الحزبية لأي حزب تختلف بحسب فاعلية البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الحزب. فالأحزاب التي تحظى بشعبية

ملحوظة تتحدث عن قضايا سياسية جوهرية تمس اهتمامات وشعور المواطن الأردني والعربي، كما تفسر هذه النتيجة أن الأحزاب القومية ترى أن الحراك المطلبي هي جزء من الأزمة العامة التي يعيشها الأردن سواء كان الوضع الاقتصادي المتردي أو النهج السياسي المتبع ذلك النهج الذي ما زال يستسهل اللجوء الى القبضة الأمنية والتهديد وإدارة الظهر لمطالب الجماهير في الإصلاح. فالأحزاب القومية ما زالت تصر على أن أجهزة الدولة تمارس السلوكيات العرفية في الملاحقة والتحقيق باسم قانون الجرائم الالكترونية وإطالة اللسان، وتقويض نظام الحكم

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة تستطيع الدراسة وضع رزمة من التوصيات تتمثل في الآتي:

١. ضرورة تنمية وعي الحراكيين الحزبيين حول الدور الذي يقوم بها جهاز الأمن العام" بشكل دائم ومستمر للتصدي لأية محاولات للعبث بأمن الأردن واستقراره من أي جهة كانت، سواء داخلية أو خارجية تحاول اختراق الأمن الوطني.

٢. أن تعمل الأحزاب السياسية الأردنية على إقناع المواطنين بأهمية العمل الحزبي وضرورته، والعمل الجاد على استقطاب أفراد المجتمع من خلال صياغة برامج حزبية شاملة لكل من الاقتصاد والسياسة والاجتماع تعمل على خدمة الأفراد وتسهم في حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وملامسة واقع الحياة اليومية للمواطنين بما يزيد من ثقة الجماهير بهم من خلال الانتقال من مرحلة التنظير إلى مرحلة العمل الفعلي.

٣. ضرورة أن تقوم الأجهزة الأمنية بالتعامل مع الاحتجاجات بمهنية وحرفية لاحتواء المحتجين وحماية كافة أشكال الاحتجاجات ومظاهر التعبير عن الرأي.

٤. أن توضح الأحزاب طبيعة علاقتها بالدولة وأنها باتت جزءا من النظام السياسي الأردني، الأمر الذي يساعد في تخفيف حدة العزوف الجماهيري وتغيير النظرة السائدة عن الأحزاب باعتبارها معادية للحكومة وللسلطة. وتنشيط العمل الإعلامي وإيلاء العمل الحزبي مكانة أكبر في الرسالة الإعلامية وتنظيم أنشطة بما يسهم في نشر الثقافة السياسية، وبيان أهمية العمل الحزبي ودوره في بناء المجتمع الديمقراطي.

٥. التوعية من خلال العلاقات العامة في مديرية الأمن العام لخلق الثقة بين المواطنين ورجل الأمن العام والإلمام بالواجبات التي يقوم بها رجل الأمن العام من خلال الندوات والمحاضرات، وإذاعة الأمن العام، والنشرات التوعوية.

٦. التركيز على دور وسائل الإعلام المختلفة لنشر التوعية الأمنية بين الحراكيين وتمتين العلاقة بين رجل الأمن العام والحراكيين عموماً. وتعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية والانتخابات، من خلال إلغاء قانون الصوت الواحد، الذي أنعش الولاءات العشائرية والفئوية على حساب المؤسسات الحزبية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، سعد الدين (٢٠١٢). "عوامل قيام الثورات العربية"، العدد، ٣٩٩، مجلة المستقبل العربي.

أبو رمان محمد (٢٠١٤)، اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، مدونة جدران الالكترونية، الرابط التالي، ١٩ ابريل ٢٠١١، الرابط التالي: http://www.judran.net/?p=190

آل علي، محمد (٢٠١٣). "الأمن ودوره في حفظ ورعاية حقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة الفكر الشرطي، عدد خاص بمناسبة مرور (٢٠)عام على صدور الدورية.

البداينه، ذياب (٢٠١٠). التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

البداينه، ذياب، والحسن، خولة (٢٠١٣). "الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن وأثرها على مدركات الفساد في المؤسسات الحكومية" مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر.

بني سلامة، محمد (٢٠١٣). "التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي في الأردن في ظل الربيع العربي"، مركز البديل للدراسات والأبحاث، عمان.

حتر، ناهض (١٩٩٦). "تحولات أردنية، العشائر والدولة"، لبنان، بيروت: جريدة السفير.

الحوراني، هاني (٢٠١٢) "الحركات الأردنية"،

https://web.facebook.com/UJRCJordan/posts/322455284457836/?_rdc=1&_rdr

خليفة، محمد كامل (٢٠٠٠). القانون الإداري"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.

الربابعة، حسن (٢٠١٣). "الربيع العربي... والربيع الأردني.. في الميزان"، وكالة إنجاز الإخبارية، ٢٤/ تموز. www.enjaznews.com/articledetails.aspx

سلامه، عبد الغني (٢٠١٣). "الثورات العربية بين الإرادة الشعبية ونظرية الفوضى الخلاقة"، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن يسارية، علمانية ديمقراطية:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288067

الشاعر، جمال (٢٠١٠). "شهادة شخصية في التجربة الحزبية، الممارسات الحزبية العربية المعاصرة" الموجود في سعد الدين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، ص١٨٢.

شحاته، دينا (٢٠١١). "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٨٤.

الطراونه، محمد إبراهيم (٢٠٠٨). "اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن: دراسة تطبيقية على المجتمع الأردني". منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

الطناني، رامي محمد (٢٠١٠)." مهارات رجل الشرطة في التعامل مع الجمهور وأثرها على فعالية تقديم الخدمة الأمنية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

الطوالبة، توفيق (٢٠١٣). دور الأجهزة الأمنية في تطبيق معايير حقوق الإنسان في الأردن، مجلة الدراسات الأمنية، ع ٨، عمان.

العدوان، عبد الحليم (٢٠٠٧). التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٢١-١٩٨٩م، الأردن- عمان: دار الراية.

العزام، عبد المجيد (١٩٩٨). عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية، الأردن، عمان: وزارة الثقافة.

العشران، رانيا، وخمش، مجد الدين (٢٠١٦). "الوظائف الاجتماعية لجهاز الأمن العام من وجهة نظر المواطن الأردني (دراسة اجتماعية ميدانية)". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(٤٣)، العدد(٥)، ص ص ٢١٩٩-٢٢٢١.

العلاونه، حاتم (٢٠١٢). "دور مواقع التواصل الاجتماعي في تحفيز المواطنين الأردنيين على المشاركة في الحراك الجماهيري"، دراسة ميدانية، جامعة اليرموك.

عماري، تيسير (٢٠١٢). قراءة في الحراك الشعبي، صحيفة الرأي الأردنية، ٢ أبريل.

http://alrai.com/article/502915.html

العيسوي، عبد الرحمن (٢٠٠٥). علم النفس الشرطي. منشأة المعارف، الإسكندرية.

الغبرا، شفيق ناظم (٢٠١٩). الثورات العربية وأعداؤها، دار رياض الريس، القاهرة.

الغندور، عبير (٢٠١٤) "ثورات الربيع العربي: السمات والآثار المرتقبة على النظام الشرق أوسطي دراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٧،

http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=545

المجالي، رضوان (٢٠١٤). "أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد(٣٨).

المجالي، رضوان (٢٠١٥). "أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، دفاتر القانون والسياسة، العدد(١٢)، ص ص٤٩-٦٤.

المجالي، رضوان (٢٠١٢). "معضلة الاستقرار السياسي في الأردن"، مقالة نشرت في موقع عمون الإخباري. http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno.

المديني، توفيق (٢٠١١). سقوط الدولة البوليسية في تونس. بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

المرصد العمالي الأردني (٢٠١٣). "٧٤٣ احتجاجاً عمالياً خلال تسعة أشهر"، ١٢/ تشرين أول. www.labor- watch.ne,.

المرصد العمالي الأردني (٢٠١١). "الاحتجاجات المطلبية العمالية لعام ٢٠١١ في الأردن"، http://www.labor-watch.net/uploads/ar_labor-watch.net_635431715307624340.pdf

المعايطة، محمود (١٩٩٩). الجيش والسياسة في الخمسينات في حكومة سليمان النابلسي ١٩٥٦-١٩٥٧ (أعمال ندوة) الأردن، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات. ص٥٤-٥٦.

نقرش، عبدالله (١٩٩٥). "أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي"، الأردن، عمان: مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عدد٤، مجلد٢٢، ص١٥٠١.

هلال، ناجي (٢٠٠٧). "واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة"، مركز بحوث شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة.

David W., Cody W. (2014). Hot Spots Policing, What We Know and What We Need to Know, Journal of contemporary criminal justice, vol. 30 no. Vol (2), pp 200- 220.

Rachel, B. (2014) The Effectiveness of Crime Analysis for Crime Reduction Cure or Diagnosis?, Journal of contemporary criminal justice, Vol. (30) No.(2), pp 147- 168.